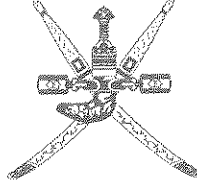


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Sultanate of Oman



سلطنة عُمان

بيان

سلطنة عُمان

يأقيه

سعادة محمد بن عقيل باعمر
نائب المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة

أمام

اللجنة الأولى
في إطار المناقشة العامة
خلال الدورة الـ (64) للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، 9 أكتوبر 2009م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء



سعادة الرئيس،

بداية، يسر وفد بلادي أن يتقدم لكم بالتهنئة الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال أعمال الدورة الـ(64) للجمعية العامة، وإننا على ثقة بأن حكمتكم وحسن إدارتكم لها سيفضي بها إلى الخروج بنتائج ملموسة، مؤكداً لكم إستعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاز ذلك. كما لا يفوتني أن أهنيء أعضاء المكتب على انتخابهم. ويعرب وفد بلادي عن شكره العميق لرئيس اللجنة السابق وأعضاء المكتب على الدور الذي قاموا به خلال فترة ولايتهم.

وأود أن أنتهز هذه السانحة كذلك لأتقدم بالشكر لسعادة سيرجيو دوارتي الممثل الخاص لشؤون نزع السلاح على بيانه الشامل ونتمن عالياً الدور الذي يقوم به من أجل تعزيز فعالية آليات نزع السلاح.

ويُعرب وفدي عن تأييده لما جاء في بيان المندوب الدائم لأندونيسيا بإسم حركة عدم الإنحياز، وكذلك البيان الذي سيلقيه المندوب الدائم للسودان بإسم المجموعة العربية.

سعادة الرئيس،

إن حالة الركود التي تلف قضايا نزع السلاح، وإنعدام التفاؤل بين الدول الأعضاء في حلحلة المواقف، يثير قدراً كبيراً من الريبة والشكوك حول آلية تعددية الأطراف التي ما زالت تراوح مكانها منذ زمن، وهذا بطبيعة الحال يتطلب من الدول الأعضاء الإرادة السياسية الشجاعة للعبور بنزع السلاح وخاصة النووي منها إلى بر الأمان، وهو مطلب وهدف رئيسي من أجل دفع هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد هنا، بشكل خاص، على مسألة الإرادة السياسية للدول، بعيداً عن المعايير المزدوجة، وذلك نظراً للفشل المستمر خلال السنوات الماضية للوصول إلى توافق في الآراء حول العديد من قضايا نزع السلاح النووي.

سعادة الرئيس،

إن عدم إحراز تقدم في محادثات نزع السلاح النووي والحد من إنتشاره طيلة العقود الثلاثة الماضية جعل بعض الدول تسعى لإمتلاك هذا النوع من الأسلحة الفتاكة بذريعة حماية إستقلالها وأمنها الوطني، ومرد هذا المسعى يعود إلى عدم توصل القوى الكبرى إلى صيغ أو إتفاقات تُعطي مؤشرات جادة على مصداقية توجهاتها، وأملنا أن تكون دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما التي أعلنها أثناء زيارته



يوم الجمعة الموافق 9 أكتوبر 2009م

لبولندا في النصف الأول من هذا العام بداية لحقبة جديدة يتحقق فيها إنجاز إخلاء العالم من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومعهادات للحد وخفض هذه الأسلحة.

وبالرغم من مُضي أكثر من 40 عاماً على التوقيع على معاهدة حظر الإنتشار النووي (NPT)، ما تزال هناك بعض الدول لم تنضم إلى هذه المعاهدة، وهذا يعني وجود خللاً كبيراً في نظام منع الإنتشار. وعليه، فإن بلادي تدعو هذه الدول مجدداً إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة والإنضمام إلى المعاهدة في أسرع وقت ممكن ودون إبطاء.

وفي ذات الوقت، فإن حكومة بلادي تؤكد على حق جميع الدول المشروع ، وبدون إستثناء، في إستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقاً لما جاء في أحكام المعاهدة، مع مراعاة المعايير والضوابط الدولية من خلال الضمانات التي تُشرف على تطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سعادة الرئيس،

إن السلطنة إذ تُعيد مجدداً دعوتها، إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى شأنها في ذلك شأن جميع الدول العربية، فإن ذلك ليقينها بأن تحقيق هذا الهدف سوف يساعد على خلق مناخ إيجابي للتعاون بين دول المنطقة والحد من سباق التسلح فيها، وإشاعة جو من الثقة والسلام في المنطقة والذي سينعكس على العالم بأسره، وعلى السلم والأمن الدوليين.

وعليه، سعادة الرئيس، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط لهو أمر بالغ الأهمية وجدير بإيلاء المجتمع الدولي الدعم والمساندة له لتحقيقه وتنفيذه. وإذ تدعم بلادي هذا المقترح فإنها تدعو إسرائيل للإنضمام لمعاهدة حظر الإنتشار النووي وأن تخضع كافة منشأتها النووية لنظام الرقابة الشامل وفقاً لإتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك تنفيذاً للصفقة التي تمت في عام 1995م التي شملت إعتقاد قرار الشرق الأوسط الذي ربط بشكل موضوعي بين المد اللانهائي للمعاهدة من جهة وبين إنشاء المنطقة الخالية من جهة أخرى وإنضمام إسرائيل إليها. إلا أننا ومع الأسف لم نرى تقدماً في هذا الإطار حتى يومنا هذا.

سعادة الرئيس،

وفي هذا الإطار، فإن حكومة سلطنة عُمان تُعرب عن أملها في أن يُكلل مؤتمر المراجعة لعام 2010 لمعاهدة حظر الإنتشار، المزمع عقده في مايو 2010م هنا



يوم الجمعة الموافق 9 أكتوبر 2009م

في نيويورك، بالنجاح وأن يحقق الأهداف والإلتزامات التي تم الإتفاق عليها سابقاً، وليؤكد بذلك على مصداقية الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة وهي: عدم الإنتشار، ونزع السلاح، والإستخدام السلمي للطاقة النووية. وكذلك تطبيق القرار الخاص بالشرق الأوسط وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

سعادة الرئيس،

تُرحب حكومة بلادي بإستمرار التعاون القائم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدول الخمس الدائمة العضوية زائد ألمانيا حول الملف النووي الإيراني، وتؤكد على أهمية حل هذا الملف بالوسائل والطرق السلمية والدبلوماسية، آمليْن أن تتكلل هذه الجهود في التوصل إلى إتفاق يحفظ لإيران حقها في الإستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ويبدد مخاوف بعض الدول حول برنامج إيران النووي.

سعادة الرئيس،

يؤكد وفد بلادي على إلتزامه التام ببرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لعام 2001م، حيث سنت السلطنة العديد من القوانين واللوائح لمكافحة هذه الظاهرة منذ زمن طويل.

وفي الختام، سعادة الرئيس، إننا ندعو كافة الدول الأعضاء إلى الوفاء بالإلتزامات التي تعهدت بها من خلال كافة المعاهدات والإتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. آمليْن أن تُسهم مداورات اللجنة وقراراتها تحت رئاستكم في تحقيق تطلعات كافة شعوب العالم للأمن والسلم والإستقرار.

وشكراً سعادة الرئيس،،،